

لجنة الشؤون الخارجية والمغتربين ناقشت بحضور وزير الخارجية والمغتربين قرار مجلس الأمن 2728 لوقف إطلاق النار في قطاع غزة ومسار القرار 1701 على وقع الخروق الإسرائيلية المتواصلة وملف الأونروا  
الأربعاء 03 نيسان 2024



عقدت لجنة الشؤون الخارجية والمغتربين جلسة عند الساعة الحادية عشرة من قبل ظهر يوم الأربعاء الواقع في 2024/4/3، برئاسة رئيس اللجنة النائب فادي علامة وحضور النواب السادة: آغوب بقرادونيان، إبراهيم الموسوي، قاسم هاشم، طه ناجي، عناية عز الدين، ملحم خلف، وائل أبو فاعور، حيدر ناصر، الياس الخوري، ناصر جابر، أمين شري، وضاح الصادق، مارك ضو، الياس اسطفان، علي عسيران، عدنان طرابلسي، ندى البستاني، وفراس حمدان.

كما حضر الجلسة:

-معالي وزير الخارجية د. عبد الله بو حبيب.

-السفير وليد حيدر.

-الدبلوماسي رالف مطر.

وذلك لمناقشة ما يلي:

-قرار مجلس الأمن 2728 لوقف إطلاق النار في قطاع غزة.

-مسار القرار 1701 على وقع الخروق الإسرائيلية المتواصلة.

-ملف الأونروا بعد وقف تمويل الوكالة.

اثر الجلسة، قال النائب فادي علامة:

"اليوم إستضافت لجنة الشؤون الخارجية معالي وزير الخارجية وبحثنا في ثلاثة مواضيع أساسية، منها القرار الذي أتخذ في مجلس الامن مؤخراً، القرار 2728 لوقف اطلاق النار في قطاع غزة.

النقطة الثانية كان لها علاقة بالقرار 1701 والإعتداءات الإسرائيلية على الجنوب اللبناني والدمار الهائل وحالة النزوح الكبيرة التي تشهدها المنطقة.

والمف الثالث كان موضوع "الأونروا" و"دعم" الأونروا .

أضاف: "في موضوع القرار 2728. حتى اليوم لا يوجد تطبيق له حيث أقر في الفصل السادس ولا توجد آليات لتطبيقه وهو مرتبط بتحرير الرهائن وإذا لم تحصل عملية تحرير الرهائن، القرار الأمم 2728 لا نرى مفاعيل له."

وتابع: "في موضوع ال 1701. كان هناك مسار عن القرار 1701 وما نسمعه من عمل في الدبلوماسية التي تجرى اليوم مع أصدقاء لبنان لنتجنب حرباً شاملاً ونحد من الأطماع الإسرائيلية. كان هناك كلام عن عمل، أميركا لها دور وفرنسا تحاول ان يكون لها دور في إظهار كيفية الوصول الى إطار عام للقرار 1701 في حال توقفت الحرب يعني ما هو المسار الذي ستأخذه الأمور بعد ان تكون الحرب قد انتهت، منها تثبيت النقاط لتلك التي يطالب بها لبنان. وأكد الوزير ان هناك سبع نقاط انتهوا منها. في موضوع النقاط ال 13، 6 منها لا تزال قيد التداول، ولكن ليس هناك شيء واضح حتى الآن، إضافة الى موضوع الجيش وتقوية الجيش في هذه المنطقة وكان هناك تركيز من قبل الجانب اللبناني مع الذين يتواصلون معهم في الخارج على وضع جدول زمني، لأنه من دون جدول، يمكن الأمور لا تذهب الى المكان المطلوب منه. واستمع الوزير الى آراء النواب في هذا الموضوع والواضح ان موضوع الحرب في الجنوب وربط الساحات او وحدة الساحات لا يوجد عليها إجماع في لبنان."

وأردف: "هناك تمن من الجميع ان الوقت اليوم للتكافل والتضامن وهذا يقوي الخارجية اللبنانية ودور لبنان في الخارج وتعاطيه مع أصدقاء لبنان لنجد حلاً للأزمة ونحد من الأطماع الإسرائيلية ونسرع في إيجاد إستقرار في المنطقة. كما كان هناك تمن من معالي وزير الخارجية بتقديمه للشكاوى ان يكون هناك مسح تقني وفني دقيق في الأذى الذي تسببت فيه الإعتداءات الإسرائيلية في لبنان وان يتم توثيقه بطريقة علمية ليستطيع لبنان في مرحلة ثانية ان يطالب بحقوقه ويعوض عن الدمار الحاصل."

وختم النائب علامة: "في موضوع الأونروا، هناك بعض الدول تعيد النظر في قرارها وقسم منها باشرت بزيادة مساهماتها وهذا يريح لبنان وهو ما اثرناه في زيارتنا الى بلجيكا مؤخراً. كما تم إبلاغ الأونروا من اليابان انهم سيكملون في مساهماتهم، وهناك بعض الدول في انتظار لجنة التحقيق الممكن ان تصدر قرارها في 15 نيسان ويمكن ألا يصدر في هذا الموعد."